التحولات السياسية في سوريا بين عامي ١٩٢٠-١٩٤٦

الباحث الأستاذ رمضان أحمد العمر
أستاذ تاريخ حديث ومعاصر في التعليم الثانوي في لبنان
Ramadanalomar5@gmail.com

ملخص البحث

البحث موجز عن التحولات السياسية في سوريا ١٩٢٠-١٩٤٦ إذ إنه يوجز تاريخ التحولات السياسية السورية حيث استعرضت أهم المحطات والمنعطفات. حاولت أن أضع القارئ في قلب التحولات السياسية التي شهدتها سوريا منذ إعلان الانتداب الفرنسي على سوريا عام ١٩٢٠ وشرحت فيه التحولات التي طرأت على الوضع السياسي في سوريا بشكل موجز، لقد أوضحت في البحث تصوراً جيداً عن التحولات والتطورات السياسية في سوريا. وتضمن مقدمة عن أوضاع الجمهورية العربية السورية منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى إعلان الانتداب الفرنسي على سوريا. إذ عمدت فرنسا بعدها لتقسيم سوريا لدويلات وسلخت الأقضية الأربعة عن سوريا وأعلنت دولة لبنان الكبير، وفي 28 حزيران 1922 أصدر غورو قراراً بإنشاء اتحاد بين دول دمشق وحلب وبلاد العلويين، ولكن هذا لم يدم طويلاً حيث تم إلغاءه وإنشاء وحدة في 5 أيلول1925 بين دمشق وحلب مع إبقاء بلاد العلويين خارج هذه الوحدة، ونتيجة لسياسات الفرنسيين قامت الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ مما أجبر الفرنسيين على أن يسنّوا دستوراً للبلاد عام 1928، وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمعية التأسيسية وعيّن الزعيم إبراهيم هنانو رئيساً للجنة الدستور، وكان هناك خلافات حول بعض مواد الدستور لأنها لا تتوافق مع مصالح الفرنسيين. وأعلن عن مشروع معاهدة بتاريخ 16 تشرين الثاني 1933 إلا أن المجلس النيابي السوري رفضها لأنها لا تحقق الوحدة والاستقلال التام. ومع حلول عام1936 وقعت أزمة اقتصادية خانقة على أهالي سوريا مما استدعى لحدوث إضراب لستين يوماً، وبالفعل حدثت تحولات سياسية أبرزها التعاون بين الكتلة الوطنية السورية والحكومة الفرنسية، وتم توقيع معاهدة بتاريخ 19 أيلول 1936 عرفت بالمعاهدة السورية-الفرنسية، ومع حلول عام 1937 سعت تركيا لضم لواء الاسكندرية وكان هناك وفد سوري يدافع عن اللواء، إلا أنه في نهاية المطاف نالت تركيا ما أرادت. وكنا قد لاحظنا منذ عام

1936صراعات بين النخب السياسية السورية، نتج عنها اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في 5 تموز ١٩٤٠. ومع نهاية شهر شباط ١٩٤١ حدث إضراب نتيجة لارتفاع الأسعار، وخرجت عدة مظاهرات وراح العديد من الضحايا الأبرياء. أعلن كاترو ممثل فرنسا الحرة عن قدوم قوات ديغول لإنهاء الانتداب الفرنسي، وبالفعل تم الاعتراف بسورية دولة مستقلة بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٤١، وقد أعلن مجلس الأمن جلاء القوات الفرنسية عن سوريا في شباط 1946، وكان آخر جندي قد خرج من سوريا في ١٦ نيسان ١٩٤٦.

Research Summary.

This research is talking briefly about the political transitions in Syria Since it summarizes the political changes in Syria. I between1920 and 1946. My attempt was to have highlighted the most important issues and complexities. place the reader at the heart of those political changes since the declaration of the French Mandate over Syria in 1920.

In this treatise, I have illustrated the political changes and developments. An introduction was included about the situation in the Syrian Arab Republic since the First World War in1914 until the declaration of the French Mandate over Syria.

Furthermore, I have discussed the division of Syria into states. When France stripped out the four provinces and declared the Greater Lebanon as a country. On June the 28th 1922, Guru issued a decree to establish a union of Damascus, Aleppo and the Alawites.

On the other hand, this union did not last long as it was cancelled. Instead Damascus and Aleppo were united keeping the Alawites out of this union. As a result for the French policies, the Great Syrian Revolution was launched in 1925 That obliged the French Mandate to decree a formal constitution for 1927. till Syria in 1928.

Alatasi was elected as a head director for the At that time, Hashem "Establishing Committee". And the leader, Ibrahim Hanano, was assigned as

head chief for the constitution board. There was disagreement regarding some of the constitution articles as it did not harmonize with the interests of France. A treaty was declared on November the 16th 1933, but the Syrian parliament rejected it because it did not compromise with the full unity and independence of the country. By 1936, a severe economic crisis began. The people of Syria have greatly suffered from that crisis. That led to a large scale for sixty days. Indeed that led to great political changes, the most strike lasted prominent one was the cooperation between the Syrian National Bloc and the French Government. A treaty was signed on September the 19th 1936. It was known as the Syrian-French treaty. By 1937, Turkey worked on obtaining İskenderun Province. And there was a Syrian delegation defending for the Province. However at the end, Turkey was able to obtain what they wanted. Since 1936 we have witnessed conflicts between Syrian political elites, which led to the assassination of Dr. Abdul Rahman Shahbandar on July the 5th, 1940. At the end of February 1941, a strike occurred as a result of high prices. Many and large scale demonstrations took place and many innocent victims were killed. The French representative announced the withdrawal of French troops from Syria in February 1946, and the last soldier departed Syria on April the 16th, 1946.

مقدمة:

عندما وقعت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أشارت دول الحلفاء أن من مبادئها في هذه الحرب احترام القوميات وتحرير البلدان المغلوبة على أمرها، وإعطاءها الحق في تقرير مصيرها، وحدثت مراسلات بين الشريف حسين وبريطانيا عرفت بمراسلات الحسين-مكماهون، عندما أرسل الشريف حسين رسالته الأولى في تموز ١٩١٥ إلى المندوب السامي البريطاني في مصر، وأعلن الشريف حسين الثورة على العثمانيين بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٦، ووقف مع الحلفاء وساهم في انتصارهم في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨[١]، بالمقابل كان هناك اتفاقيات بين فرنسا وبريطانية ومنها اتفاقية سايكس بيكو ١٦ أيار ١٩١٦، والتي يضمن

[١] لمعرفة المزيد عن مراسلات حسين – مكماهون، راجع: مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دار الشورى، الطبعة الثالثة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٣٥-١٧٧.

فيها الطرفان مصالحهم واقتسام المنطقة[٢]، وكذلك أقرت بريطانية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين "وعد بلفور ٢ تشرين الثاني ١٩١٧"[٣].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى دخل الأمير فيصل إلى دمشق في ٢ تشرين الأول ١٩١٨ مع الجيش البريطاني فاستقبلته دمشق بكل طيب وكرم[٤]. بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩١٨، أذاع بلاغاً للشعب جاء فيه: "إلى أهالي سورية المحترمين، أشكر جميع السوريين، على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان، أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله"[٥]. وأبلّغهم أن حكومة دستورية عربية، مستقلة استقلالاً مطلقاً، باسم الشريف حسين تكون شاملة لجميع الولايات العربية، قد تشكلّت في سوريا، وعُيّن رضا باشا الركابي لرئاستها، وكذلك تألفت إدارة عرفية[٦]. وجاء اختيار أعضاء الحكومة على أساس الخبرة وكذلك من المعروفين بالقدرة على القيادة[٧]. رحّب الأهالي في بلاد الشام والعراق بالحكومة العربية، واستنكر الحلفاء قيامها ورفضوا إجراءاتها الإدارية. وأعلن اللنبي تقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق عسكرية[٨]، وفي ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ عقد مؤتمر الصلح في باريس، وأوضح الأمير فيصل دور العرب في محاربة العثمانيين وتضحياتهم لتحقيق النصر، وطالب الأمير باستقلال البلاد العربية في آسيا، وتحدث عن مبادئ ولسن في "حق الشعوب بتقرير مصيرها"، واقترح إرسال لجنة إلى بلاد الشام لتكشف رغبات الأهالي[٩]، وبالفعل فقد اتخذ قرار في ٢٥ آذار ١٩١٩ بإرسال لجنة كينغ–كراين[١٠]. وأقامت في البلاد السورية ستة أسابيع، زارت خلالها ٣٦ مدينة وتلقت ١٨٦٣ عريضة وقابلت وفود ١٥٢٠ قرية[١١]. عقد المؤتمر السوري العام، وافتتحت الجلسة الأولى في ٧ آذار ١٩١٩ وقرر المؤتمر استقلال سورية، بما

---

[٢] Antoine Hokayem, et Marie Claude – Bittar, « L'empire ottoman Les Arabes et Les Grandes Puissances 1914 – 1920», collection L' Histoire par Les Documents, vol vl, les Editions Universitaires Du Liban, Beirut, 1981, p. 52

[٣] راجع: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥– ١٩٤٦، دار صادر، بيروت، ص ٣٠.

[٤] أمين سعيد، سيرتي ومذكراتي السياسية ١٩٠٨–١٩٦٧، (عدد المجلدات ٢)، المجلد الأول، تبويب وتوثيق وتحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، ٢٠٠٤، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، ص ١٠١.

[٥] أمين سعيد، سيرتي ومذكراتي السياسية، مصدر سابق، ص ١٤٩.

[٦] ذوقان قرقرط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٧.

[٧] أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز، عدد المجلدات (٣)، المجلد رقم (٢)، مكتبة مدبولي، ص ١٧.

[٨] أمين سعيد، سيرتي ومذكراتي السياسية، مصدر سابق، ص ١٨٧.

[٩] أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، النضال بين العرب والفرنسيين والانكليز، مصدر سابق، ص ٢٧.

[١٠] راجع تفاصل عمل لجنة كنغ كراين، Howard, Harry, the King– Crane Commission. An American, Inquiry into the Middle East, Khayat, Beirut, 1963.

[١١] خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ – ١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص ١١٤.

فيها فلسطين ولبنان والعراق، وفيصل ملكاً، ورفض كل ما يدعو لتقسيم سورية ورفض الانتداب ووعد بلفور[١٢].

إعلان الانتداب وتجزئة سورية إلى دويلات ١٩٢٠

قضت مقرّرات مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا عام ١٩٢٠، بتجزئة سورية الجغرافية إلى أربع دويلات وكذلك وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي[١٣]، يهدف الجنرال غورو من التقسيم تصفية الحركة الوطنية العربية، والقضاء على النضال الوطني، وتمّ ضرب دمشق في يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ ولم تستطع القوات العربية في معركة ميسلون بقيادة "يوسف العظمة" مواجهة المدافع والدبابات والطائرات بالإضافة إلى الجيوش الفرنسية التي بلغت تسعة آلاف جندي، ودخل الفرنسيون في يوم ٢٥ تموز منه إلى دمشق[١٤].

صدر مرسوم جمهوري في فرنسا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ حدد سلطات المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان وصلاحيات السكرتير العام للمفوضية السامية، وبهذا المرسوم منح المفوض السامي سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية في كل من سورية ولبنان في تنفيذ الانتداب، وكان غورو قد أعلن إنشاء دولة لبنان الكبير في ٣١ آب ١٩٢٠[١٥]، وأعلن إنشاء دولة دمشق في تشرين الثاني ١٩٢٠، والتي تمتد من حماه إلى جنوب حوران وتم تعيين حقي العظم حاكماً لها[١٦]، ودولة حلب أعلنها في أول أيلول ١٩٢٠ وجعلها حكومة مستقلة مركزها حلب، وألحق سنجق الإسكندرون بها مع احتفاظه باستقلاله الإداري، وحدد القرار ٣٦٧ تاريخ ٣ أيلول منه حدودها[١٧].

أما دولة العلويين فقد أصدر غورو قرارًا رقم ٣١٩ بفصل منطقة العلويين عن دمشق في ٣١ آب ١٩٢٠، واعتباراً من أول أيلول منه، تم إنشاء إدارة فيها[١٨].

---

[١٢] مذكرات خالد العظم، عدد الأجزاء (٣)، الجزء (١)، دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٩٥-٩٧. أيضًا: غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي على سوريا، دار أشقر، بيروت، ١٩٥٤، ص ٥٥.

[١٣] حكمة علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠-١٩٢٨، دار طلاس، للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٨، ص ٨٤.

[١٤] عبد الله حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، أربعة مجلدات، المجلد الثالث، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ٤١٤-٤٢٠. أيضًا: ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، مذكرات مصدرة بمقدمة عن تنازل الدول حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور، الناشر مكتبة الكشاف ومطبعتها، بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٧٧-٣٠٤. أيضًا: يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص ٢٠٠.

[١٥] علي محافظة، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (١)، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى تشرين الثاني ١٩٨٥، بيروت، ص ١٠٥.

[١٦] محمد هوّاس، تكوّن جمهورية، " سورية والانتداب "، منشورات السائح، ٢٠١٤، ص ٥٥.

[١٧] غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٧، بيروت، ص ٣٢.

[١٨] غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

وكذلك دولة جبل الدروز، فقد جرت مفاوضات في شأنها بين سليم الاطرش والجنرال كوليه في دمشق انتهت في ٤ آذار ١٩٢١، بالتوقيع على اتفاق جاء في مضمونه أنه تنشأ في جبل الدروز وحوران حكومة وطنية مستقلة تحت الانتداب، على أن يتم انتخاب حاكم من قبل الأهالي يمثلهم لمدة أربع سنوات، وتم تعيين سليم الاطرش حاكماً مدنياً لجبل الدروز[١٩].

قرار غورو المفوض السامي الفرنسي بإنشاء اتحاد بين دول دمشق وحلب وأراضي العلويين المستقلة ٢٨ حزيران ١٩٢٢

بعد قرار غورو بتجزئة البلاد إلى دويلات حدثت عدة تظاهرات ضد التجزئة تدعو لوحدة البلاد، فرأى غورو أن يعدل مشروع التجزئة تعديلاً ظن أنه يرضي الشعب، حيث أعلن في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ إنشاء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين المستقلة، وأوضح غورو قائلاً إن من يريد الانضمام إلى هذا الاتحاد من الدول أو الأراضي الأخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسي يجب عليه قبول الشروط المدرجة في هذا القرار، وتم انتخاب صبحي بركات أحد مندوبي حلب رئيساً لمجلس الاتحاد[٢٠].

إلغاء الاتحاد السوري وإنشاء وحدة بين دمشق وحلب وإبقاء حكومة العلويين خارجة عن هذه الوحدة ٥ أيلول ١٩٢٥

لم يرضَ الأهالي في سوريا عن إعلان الاتحاد، وأخذوا يتظاهرون مطالبين بالوحدة الصحيحة وبالحكم النيابي الديمقراطي الحر، وبالاستقلال التام[٢١]، وهذا ما دعا الجنرال ويجان[٢٢]. لإصدار قرار بإلغاء الاتحاد وإنشاء وحدة، وأبرز نقاط هذا القرار ما يلي[٢٣]:

- تتحد دولتا حلب ودمشق اعتباراً من أول كانون الثاني عام ١٩٢٥، وتؤلفان دولة واحدة تسمى الدولة السورية.
- يتولى السلطة التنفيذية رئيس حكومة يسمى رئيس دولة سورية وينتخبه المجلس التمثيلي بأكثرية الآراء المطلقة.
- يؤازر رئيس الدولة وزراء.

---

[١٩] المرجع نفسه، ص ٣٣.

[٢٠] حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥– ١٩٤٦، مصدر سابق، ص ٢٦١.

[٢١] المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

[٢٢] الجنرال ويجان هو الذي خلف الجنرال غورو.

[٢٣] لمعرفة المزيد راجع: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥– ١٩٤٦، مصدر سابق، ص ٢٦٣–٢٦٤.

- الوزارات خمس ووزارة الداخلية وبها ترتبط مصالح الشرطة المحلية ومديرية الدرك الثابت ومديرية الصحة والإسعاف العام، وزارة العدلية وزارة المالية ووزارة المعارف العامة ووزارة الاشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادي.

الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ – ١٩٢٧

كان من أسباب الثورة فرض الانتداب الفرنسي بالقوة، بالإضافة إلى حدوث عدة ثورات أبرزها ثورة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري، وثورة إبراهيم هنانو في المنطقة الشمالية الغربية...، وكذلك سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة سيطرة الفرنسين على الاقتصاد في سوريا، مرت الثورة بمرحلتين هما: مرحلة الانتصار والتوسع ١٩٢٥– ١٩٢٦، ومرحلة التراجع والانهيار ١٩٢٦–١٩٢٧[٢٤].

حكومة أحمد نامي الملقب بالداماد[٢٥] في أيار ١٩٢٦

كان قد أجرى المفوض السامي دي جوفنيل (De Jouvenelle) اتصالات مع النخب السياسية السورية ووقف على آرائهم، "دشّن عهده بإسناد رئاسة الدولة السورية إلى الأمير أحمد نامي"، الملقب بالداماد، فقبل الداماد هذه الرئاسة آملاً بأن يكون واسطة خير وسلام وتفاهم بين السوريين وفرنسا، لتنال سورية حريتها وسيادتها واستقلالها، ووصل أحمد نامي إلى دمشق في تاريخ ٢ أيار ١٩٢٦، وألف حكومته محتفظًا لنفسه برئاسة مجلس الوزراء على الوجه التالي[٢٦]:

- حسني البرازي وزارة الداخلية.
- شاكر الشعباني وزارة المالية.
- فارس الخوري وزارة المعارف.
- لطفي الحفار وزارة الأشغال العامة.
- واثق المؤيد وزارة الزراعة.

يوسف الحكيم وزارة العدلية.

---

[٢٤] لمعرفة المزيد عن الثورة السورية الكبرى، راجع: رمضان أحمد العمر، مجلة الحداثة، العددان ١٩١–١٩٢، ربيع ٢٠١٨، بحث بعنوان: المقاومة الأهلية في سوريا ضد الانتداب الفرنسي "الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥–١٩٢٧ أنموذجًا، ص ١٠٥–١٢٠.

[٢٥] الداماد مصطلح عثماني يعني صهر السلطان.

[٢٦] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٤٥–١٤٦.

انهيار التفاهم بين الانتداب الفرنسي والوطنيين ١٩٢٨

مع بداية عام ١٩٢٨ استقالت حكومة أحمد نامي، فرأى الفرنسيون أن يسنوا دستورًا للبلاد، فقرروا أن ينتخب مجلس تأسيسي، وكلف المفوض السامي الفرنسي الشيخ تاج الدين الحسني بتشكيل وزارة جديدة[٢٧]. وقبل منتصف شهر شباط ١٩٢٨، وبعد تشاور الشيخ تاج الدين الحسني مع عدد من الوطنيين، ألف وزارته على الشكل التالي[٢٨]:

- سعيد محاسن لوزارة الداخلية.
- صبحي النيال لوزارة العدلية.
- جميل الألشي لوزارة المالية.
- محمد كرد علي لوزارة المعارف.
- توفيق شامية لوزارة الأشغال العامة.
- الشيخ عبد القادر كيلاني لوزارة الزراعة.

ودُعيت سورية لانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية لأجل وضع دستورٍ جديدٍ للبلاد، وجرت الانتخابات في ٢٤ نيسان ١٩٢٨، ونتج عنها فوز الكتلة الوطنية، ولأن الكتلة الوطنية تعارض الانتداب، أصدر المفوض السامي الفرنسي أمراً للشيخ تاج الدين بتأجيل دعوة الجمعية التأسيسية، وتم إرسال مستشار بونسو السياسي لمفاوضة رجال الكتلة الوطنية حول موضوع الأسس التي سوف يبنى عليها الدستور، ووصلوا إلى اتفاق وتم عقد اجتماع في ٩ أيار ١٩٢٨[٢٩].

انتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي رئيساً لها، وعيّن إبراهيم هنانو رئيساً للجنة الدستور لمكانته الرفيعة بين الشعب، انضم إليه، أيضاً، ٢٦ نائباً أغلبهم من الوطنيين وانتخبت اللجنة اثنين من أعضائها وهما فوزي الغزي وفايز الخوري في لجنة الصياغة الفرعية، والجمعية التأسيسية هي مؤسسة رسمية معارضة للحكومة المعنية من قبل الانتداب الفرنسي[٣٠].

مشروع الدستور السوري عام ١٩٢٨ والخلاف على بعض مواده

ما كاد يوضع الدستور حتى بدأت الشائعات بأن هناك بعض المواد لا تقبل بها فرنسا، وأبرز مواده هي[٣١]:

---

[٢٧] مذكرات جميل إبراهيم باشا، نضال الأحرار في سبيل الاستقلال، مطبعة الضاد، بدون تاريخ، بدون مكان، ص ٤٣.

[٢٨] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

[٢٩] وليد المعلم، سورية ١٩١٦ – ١٩٤٦ الطريق إلى الحرية، الطبعة الأولى ١٩٨٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص ٢٣٥.

[٣٠] عبد الله يوركي حلاق، الثورات السورية الكبرى في ربع قرن ١٩١٨–١٩٤٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص ١٨٤. أيضًا: نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٣، ص ٧٥.

[٣١] نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، مصدر سابق، ص ٧٦–٧٧. أيضًا: مازن يوسف صباغ، سجل الدستور السوري، طبعة الأولى، ٢٠١٠، دمشق، دار الشرق للطباعة والنشر، ص ١٤٢.

- المادة (١) سورية دولة مستقلة ذات سيادة.
- المادة (٢) إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل ما طرأ عليها بعد الحرب العالمية الأولى.
- المادة (٣) سورية جمهورية نيابية دين رئيسها الإسلام وعاصمتها دمشق.
- المادة (٢٩) السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب.
- المادة (٣٥) يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين.
- المادة (٣٦) لكلّ سوري أتم العشرين من عمره ولم يكن ساقطاً في الحقوق المدنية، الحق في أن يكون ناخباً.
- المادة (٦٨) ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري في مجلس النواب وبأكثرية أعضائه المطلقة ويكتفي بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراح الثالثة وتدوم مدة رئاسته خمس سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقطاع رئاسته الأولى.
- المادة (٧٣) لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو الخاص، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون.
- المادة (٧٤) يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات، أما ما تعلق منها بسلامة الدولة، وماليتها وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة، فلا تكون نافذة إلا بعد أن يقرها المجلس النيابي.
- المادة (٧٥) يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزارة ويعين الوزراء، بناء على اقتراح رئيسهم ويعين الممثلين خارج البلاد ويقبل الممثلين الأجانب.
- المادة (٩٠) الوزارة مسؤولة بالتضامن أمام مجلس النواب فيما يختص بالسياسة وكل وزير مسؤول على الانفراد فيما ينحصر بوزارته.

رفض المفوض الفرنسي ست مواد من مواد الدستور (٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٠، ١١٢)[٣٢]. لأن هذه المواد تعتبر روح الدستور على أساسي السيادة والوحدة[٣٣]، "وقد برح المسيو بونسو (Ponsot) سورية إلى فرنسا واتصل بحكومته، ثم أجلت الجمعية ثلاثة أشهر أخرى في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٨"، وعاد المفوض السامي إلى بيروت بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢٨، ودعا رئيس الجمعية التأسيسية وقدم له بعض المقترحات لعرضها على مكتب الجمعية ولجنة الدستور، ولكن لم يتم الاتفاق عليها ولا على مقترحات معارضة قدمتها الجمعية التأسيسية، فنتج عن المفوض السامي الفرنسي قرار بتأجيل الجمعية إلى أجل غير

---

[٣٢] نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٣٣] رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي في سوريا ولبنان الذي ألقاه في جنيف أمام لجنة الانتداب سنة ١٩٣٢، ونشره في سوريا بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٣ وعلى الأوبة التي فاه بها أمامها، وعلى تقرير المفوضية الفرنسية المقدم إليها، عرضه الدكتور عبد الرحمن الكيالي، بقرار المؤتمر الوطني المنعقد في حلب بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣، ص ٧٠-٧١.

مسمى[٣٤].

والجدير بالقول "إن الجمعية التأسيسية كانت تصغي إلى أعضائها فيما قامت به من أعمال، ولا تغفل عما يدور في المحافل الوطنية خارج سورية من مطالب وأمانٍ"، بالمقابل فقد عقد اجتماع في القاهرة وحدد المجتمعون أن دستور سورية يجب أن يصرح ما يلي[٣٥]:

- بوحدة البلاد السورية واستقلالها.
- أن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية.
- أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة يبرمها البرلمان السوري، وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها، وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش الفرنسي المحتل.

دستور دولة سوريا المنشور بقرار من المفوض السامي رقم ٣١١١ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠

كان الوطنيون قد عقدوا مؤتمراً في إحدى ضواحي دمشق، لبحث أزمة الدستور، وقرروا العمل على إيجاد حل للخروج من هذا الصمت، الذي لازمه المفوض السامي بعد مضي وقت غير قصير على تعطيل الجمعية التأسيسية، والتقى هاشم الأتاسي بالمفوض السامي حيث"ألمح له خلالها أنه سيسير قريبًا على خطة مستمدة من السياسة الحرة نفسها التي ابتدأ بها "، والخطة كانت إعلان دستور سوريا الجديد وسماه القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي، وبالفعل تم تقديمه بكتاب إلى المسيوبريان وزير الخارجية[٣٦]، ونذكر بعض مواد الدستور الجديد وهي[٣٧]:

- المادة الأولى: سورية دولة مستقلة، ولا يجوز التفريط بأي جزء كان من أرضها.
- المادة الثانية: سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ.
- المادة الثالثة: سوريا جمهورية نيابية دين رئيسها الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق.

ومع سياسة فرنسا في التسويف والتأجيل، استمر الوطنيون بإظهار غضبهم واستيائهم، بالمقابل فقد تولى هاشم الأتاسي بعض المفاوضات لبحث مشروع معاهدة لم تقترن بنتيجة، من جهة ثانية تابع المفوض السامي سياسته في التأجيل، واستأنف رحلته السنوية وعندما عاد بتاريخ تشرين الثاني ١٩٣١، أصدر قراراً في ١٩ منه أنهى به عهد الحكومة المؤقتة التي دامت قرابة أربع سنوات، وكذلك دعا الأخير الأمة السورية

---

[٣٤] نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، مصدر سابق، ص ٧٨- ٧٩.

[٣٥] المصدر نفسه، ص ٨٠.

[٣٦] المصدر نفسه، ص ٨١.

[٣٧] ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سورية المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٤٢ -٣٥٥.

إلى الاشتراك في انتخاب مجلس نيابي. وأيضًا أصدر ثلاثة قرارات هي[٣٨]:

١- إنشاء مجلس استشاري يجتمع فيه حكمًا رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس الإسكندرونة ورئيسا غرفتي التجارة في حلب ودمشق.

٢- إحداث أسلوب إداري مؤقت لتسيير أعمال الحكومة، من وزراء عاملين مكلفين بالتوقيع، وأمانة سر عامة، ومشاركة مندوب المفوض السامي في أعمال الدولة.

٣- احتفظ المفوض السامي لنفسه بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات.

عهد الجمهورية في سورية عام ١٩٣٢

اجتمع المجلس النيابي في ٧ حزيران ١٩٣٢، مع العلم أن الشعب لم يعترف به، فالمظاهرات كانت تعمّ المناطق السورية، وعيّن محمد علي العابد رئيسًا للجمهورية السورية، وبتاريخ ١٤ حزيران تم تأليف وزارة جديدة من قبل حقي العظم واشترك فيها أثنان من الكتلة الوطنية هما جميل مردم ومظهر رسلان، وكانت المظاهرات مستمرة وبالأخص في حلب وسقط شهداء وجرحى برصاص القوة الفرنسية وعملائهم من قوى الأمن، وعُيّن حقي العظم للرئاسة والداخلية، وجميل مردم للمالية والزراعة، ومظهر رسلان للمعارف والعدلية، وسليم جمبرت لوزراتي الأشغال العامة والاقتصاد[٣٩].

أ ـ القانون الأساسي للكتلة الوطنية

نشأت عام ١٩٢٦ واستمرت للعام ١٩٤٦. بداياتها كانت في لبنان (مؤتمر بيروت ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧). شارك في هذا المؤتمر نخبة سياسية رفيعة المستوى من الوطنيين في لبنان وسوريا، وكان هدفه توحيد المواقف والجهود ضد السلطات الانتدابية الفرنسية[٤٠].

عقدت الكتلة الوطنية مؤتمراً في مدينة حمص بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢، وأقرت القانون الأساسي للكتلة وهو[٤١]:

ـ المبادئ العامة

المادة الأولى: الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية والعمل على إيصالها لتحقيق الاستقلال التام، وجمع أراضيها في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة، وتأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية

---

[٣٨] نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

[٣٩] علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦، المطبعة الحديثة، حلب، ١٩٧٩، ص ٣٠٣- ٣٠٩.

[٤٠] نجاة قصّاب حسن، صانعو الجلاء في سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، بيروت، ص ٣٨٥

[٤١] علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦، مرجع سابق، ص ٣١٨-٣١٩.

الأخرى، لتأمين الاتحاد مع الأقطار، على أن لا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل بلد.

المادة الثانية: تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها.

المادة الثالثة: من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود.

المادة الرابعة: لا يجوز مس أوتعديل هذه المبادئ باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وفي كيان الكتلة الوطنية وفي كل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب لها.

ـ التشكيلات

المادة الخامسة: تقوم الأوضاع الأساسية على ثلاث هيئات[٤٢]:

١ – المكتب الدائم[٤٣].

٢ – مجلس الكتلة الوطنية[٤٤].

٣ – المؤتمر العام.

ختامًا، اعتبرت الكتلة الوطنية في سياستها القومية أن العرب في أنحاء وطنهم كافة أمة واحدة والسوريين جزء منها[٤٥].

ب–مشروع معاهدة ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ الذي رفضه المجلس النيابي السوري

من الواضح أن مشروع المعاهدة السورية الفرنسية الذي جاء به المسيو بونسو المفوّض السامي الفرنسي لا يحقق أماني البلاد السورية بالوحدة والاستقلال، ولكن فرنسا لم تعرضه على المجلس النيابي السوري بسبب انسحاب الوطنيين من الحكم والمجلس، وكانت قد عينت فرنسا بدلًا من بونسو الكونت دي مارتيل الذي وصل إلى بيروت بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٣٣ ومعه تعليمات بعرض مشروع معاهدة على الحكومة والمجلس النيابي السوري، وعندما وصل إلى دمشق بدأ استشاراته وعرف أن الشعب في سوريا لم يرض بهكذا

---

[٤٢] لمعرفة المزيد عن القانون الأساسي للكتلة الوطنية راجع: ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، مرجع سابق، ص ٣١٦– ٣٢٣.

[٤٣] كان يتألف من ٧ أعضاء يتم انتخابهم من قبل مجلس الكتلة الوطنية مدى الحياة، وهم هاشم الأتاسي رئيساً، إبراهيم هنانو، فارس الخوري، وتم انتخاب نائبين للرئيس هما جميل مردم سكرتيراً، وشكري القوتلي أميناً للصندوق.

[٤٤] يتألف من ٣٨ عضواً أبرزهم السيد هاشم الاتاسي، إبراهيم هنانو، عبد الرحمن الكيالي، سعد الله الجابري، شكري القوتلي، لطفي الحفار، نسيب البكري، فخري البارودي، بالإضافة إلى الأعضاء المقيمين خارج سوريا، أبرزهم إحسان الجابري، شكيب أرسلان، رياض الصلح، عبد الرحمن الشهبندر، أدمون ربّاط، عبد اللطيف البيسار، عبد الحميد كرامي، وعبد الرحمن بيهم... لمعرفة المزيد راجع: عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب ونضالنا الوطني، مطبعة الضاد، الجزء الأول، حلب، ١٩٥٨، ص ١٨٤.

[٤٥] ساطع الحصري، العروبة بين دعاتها ومعارضيها، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١، بدون طبعة، ص ١٥٠.

معاهدة لأنها لا تحقق الوحدة والاستقلال للبلاد، لكنه لم يقتنع بهذه الآراء ومضى في خطته[٤٦]، وبتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٣٣ وقّع مع حقي العظم رئيس الحكومة المعاهدة، وتمت إذاعة الخبر في يوم ١٩ من الشهر نفسه، قابل هذه التحولات السياسية رفض المجلس النيابي السوري لها[٤٧].

ج ـ فشل المعاهدة وتأليف وزارة جديدة

نتيجة لرفض المعاهدة من قبل الكتلة الوطنية وزعمائها، وقف المفوض السامي موقف العداء منهم وكانت المظاهرات الشعبية تعمّ ضد الانتداب، فنسب الفرنسيون ذلك لضعف حكومة حقي العظم، أصدر المفوض السامي قرارًا يلغي فيه حكومة حقي العظم، وتمّ تكليف الشيخ تاج الدين الحسيني بتشكيل حكومة جديدة فكانت على النحو التالي[٤٨]:

- الشيخ تاج الدين لرئاسة مجلس الوزراء ولوزارة الداخلية معًا.
- عطا الأيوبي لوزارة العدلية.
- حسني البرازي لوزارة المعارف.
- جميل الألشي لوزارة الاشغال العامة.
- هنري هندية لوزارة المالية.
- محمد أطه لي لوزارة الزراعة.

الواضح من تلك التطورات أن الموصي بالاستقالة والتعيين هو المفوض السامي الفرنسي، وقد كان تعيين تاج الدين رئيسًا للوزارة كافياً لإثارة غضب الزعماء الوطنيين[٤٩].

ـ الإضراب الستيني ١٩٣٦

مع حدوث ركود سياسي عام ١٩٣٥ وقعت أزمة اقتصادية وصفت بالخانقة نتج عنها اضطرابات سببها سياسة احتكار فرضتها فرنسا، لاسيما في قطاع الكهرباء، ولهذا فقد أعلنت الكتلة الوطنية مقاطعة شركة كهرباء سورية، وعملت على تنظيم مظاهرات وإضرابات صيف ١٩٣٥ تحت قيادة فخري البارودي الذي يعود له الدور في تحريك الشارع السوري، وزاد في نقمة السوريين على الفرنسيين قيام فرنسا بتوطين عدد من الآشوريين العراقيين في سورية واستخدامهم كجواسيس لصالحها، وكانت فرنسا قد أعلنت عام ١٩٣٤ مساعدتها الإنسانية للآشوريين ومنحهم بيوت في منطقة الجزيرة السورية. وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦، أغلقت السلطات الفرنسية مكتبي الكتلة الوطنية في دمشق وحلب، وكذلك اعتقلت كل من فخري البارودي

---

[٤٦] حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥– ١٩٤٦، مصدر سابق، ص ٣٠٦.

[٤٧] المصدر نفسه، ص، ٣٠٦ – ٣٢٥.

[٤٨] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٢٤١–٢٤٢.

[٤٩] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

والمحامي سيف الدين المأمون، ومن جهة ثانية فقد رد الوطنيون بمظاهرات غاضبة في معظم المحافظات السورية ولاسيما حلب وحماه وحمص، وفي دمشق قاد المظاهرات نسيب البكري وجميل مردم وشكري القوتلي، وتحوّلت إلى أعمال شغب لدى محاصرتها من قبل قوة فرنسية التي أطلقت النار عليها لتفريقها، وكذلك في اليوم الثاني طوقت قوات فرنسية الجامع الأموي في دمشق لتعطيل مهرجان طلابي، حيث جرت مواجهات عنيفة بينهما واستشهد أربعة أشخاص، وأيضًا في حلب هاجمت قوة فرنسية منزل الزعيم هنانو وأخذت وثائق من منزله وقتلت شخصين واعتقلت العشرات، ونتيجة لهذه التطوّرات أضربت مدن سورية إضرابًا عامًا، وتضامنت معها مدن طرابلس وبيروت، وعرف بالإضراب الستيني، أقفلت المحلات والدكاكين الكبيرة والصغيرة وبقيت فقط الافران تعمل، بالمقابل فقد اتخذت فرنسا عدة إجراءات لفك الإضراب منها كسر أقفال المحلات وإغراء بعض التجار بحمايتهم من الوطنيين ولكنهم رفضوا، وفي النهاية قامت فرنسا بتنفيذ مطالب الشعب وأطلقت سراح المعتقلين، وعادت المفاوضات للوصول للاستقلال[٥٠].

التعاون بين الكتلة الوطنية وسلطات الانتداب ١٩٣٦

أ- المعاهدة السورية الفرنسية التي تم توقيعها في قصر وزارة الخارجية بباريس ١٩ أيلول ١٩٣٦

بعد أن درس كل من الوفدين السوري والفرنسي مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال، تقرر بعد مفاوضات تمت في باريس صيغ الوثائق المربوطة التي تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهي[٥١]:

- اتفاق عسكري.
- خمسة بروتوكولات.
- إحدى عشرة مراسلة.

جاء في بعض مواد هذه المعاهدة ما يلي[٥٢]:

المادة الأولى: يسود بين فرنسا وسوريا علاقة صداقة وسلم دائمان.

المادة الثانية: اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة بدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسية الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة.

المادة الثالثة: يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب إلى

---

[٥٠] سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب، سورية زمان نجيب الريس، دار الريس، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ١٧٥-١٧٧.

[٥١] حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥- ١٩٤٦، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

[٥٢] لمعرفة المزيد عن المعاهدة السورية الفرنسية راجع: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية مصدر سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقيات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها.

ب ـ الأتاسي رئيس للجمهورية خلفًا للعابد

عقد المجلس النيابي جلسة بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٣٦ وانتخب فارس الخوري رئيسًا للمجلس، بالمقابل فقد قدم محمد علي العابد استقالته لأسباب صحية، وانتخب المجلس بشبه إجماع رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي، ومن المعلوم أن استقالة العابد لم تكن مفاجأة للشعب السوري، خصوصًا بعد ما انسحب الوزراء الوطنيون بينما ظل العابد يتعاون مع الموالين للانتداب الفرنسي المنافسين للكتلة الوطنية[٥٣].

قضية لواء الإسكندرونة ١٩٣٧

أ ـ جهود تركيا لضم لواء الإسكندرونة اليها

بدأت تركيا تنتهج نهج الطامع بأخذ ما هو من حق غيرها بالقوة، والجدير بالذكر أن الذي جعل تركيا تنتهج هذا النهج الوعر المسيء إلى جار صديق، هو تقرّب إنكلترا وفرنسا من تركيا، بعد تأزم الوضع في أوروبا وانتشار أخبار بوقوع حرب، وهكذا فقد عزمت إنكلترا على كسب تركيا لجانب الحلفاء في حال هاجمت ألمانيا فرنسا، وهذا ما جعل تركيا تستغل الفرصة وقامت بالتهجم على سوريا علّها تنال لواء الإسكندرونة عن طريق التهديد، وكذلك بواسطة عصبة الأمم التي كانت تحت سيطرة إنكلترا وفرنسا وحلفائها، لهذا قدمت تركيا شكوى تدعيّ أن سورية تضغط على أبناء جنسها الأتراك، وأن فرنسا كونها الدولة المنتدبة، لم تنفذ اتفاقية أنقرة بشكل كامل، وقالت أيضًا إنه إذا استمر الضغط على الأتراك فسوف يهاجرون، وطالبت بإجراء استفتاء للواء وإعطائه الاستقلال وأن يرسل إليه قوى لحفظ الأمن ورفع الضغط والاضطهاد، وادعت أن معظم سكان اللواء هم من الجنسية التركية، وبناء على هذه الشكوى تم تبليغ فرنسا لإبداء رأيها[٥٤].

ب ـ الوفد السوري إلى عصبة الأمم في جنيف للدفاع على لواء الإسكندرونة ١٩٣٧

كلفت الحكومة السوري الدكتور عبد الرحمن الكيالي وإحسان الجابري وحسن جبارة بالذهاب إلى جنيف، والتقى أعضاء الوفد السوري المسيو "شوفيل" وتحدثوا معه قبيل الاجتماع، وأوضح الوفد مهمته وهي الدفاع عن حق سورية في اللواء، وعدم الخروج عن الحدود التي وردت في معاهدة أنقرة "المادة (٧) والتي بموجبها أعطي للترك السوريين امتيازات ثقافية لحفظ آدابهم وهويتهم، وتمكينهم من استعمال لسانهم" وكذلك بيّن الوفد موقف سورية من اللواء، والمدعيات التي آثارها الاتراك، وقالوا "إن المعاهدة، وقضية الإسكندرونة، واحدة لا تتجزأ، وكل تنازل للترك زيادة عما ورد في معاهدتهم معكم يُعد مؤامرة منكم علينا"، وتابع عبد الرحمن الكيالي

---

[٥٣] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٢٦٩.

[٥٤] عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٣٦-١٩٣٩ الجزء الرابع، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٠، ص ٣١٣-٣١٤.

"وقلنا له: إن سوريا إذا سلب منها أي حق، سوف تعود إلى الشغب عليكم، والقيام بثورة لا يعلم مداها ونتائجها إلا الله"[٥٥].

ترأس الجلسة المسيو "فيانو" وقرأ رشدي آراس رئيس وفد تركيا ووزير خارجيتها بيانه، ونتيجته "أن منطقة إسكندرون لا تزال غير محدودة. وأن معاهدة أنقرة انعقدت بين تركيا وفرنسا باعتبار أن هذه المنطقة كانت تحت احتلال فرنسا، وكما أعطت الدولة المنتدبة سوريا استقلالها، فتركيا تود أن تعطي لواء الإسكندرونة استقلاله، ولحل هذه القضية يجب التواصل مع فرنسا مباشرة، ويطلب من العصبة اتخاذ إجراءات تدبيرية لرفع الظلم والاضطهاد عن سكان اللواء، الذين أكثرهم أتراك، وذلك بسحب الجيش، والدرك، والشرطة، وإرسال قوى محافظة دولية"، وفي اليوم التالي ١٥ كانون الأول ١٩٣٦ عقدت العصبة جلستها فرد "فيانو" على الوفد التركي والخلاصة "إن منطقة إسكندرونة لا يسع حكومته إعطاءها الاستقلال لتعهداتها، أي تعهدات فرنسا تجاه عصبة الأمم، وأن معاهدة أنقرة ١٩٢١ ثبتت الحدود نهائيًا في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٣. وأن معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ أقرت الحدود، ولم يبق مجال للشبهات". فردّ الأتراك: "إذا كانت فرنسا قد تنازلت عن كيليكيا، وهي دولة منتدبة، فكيف جاز لها التنازل؟ وعليه كما جاز لنا التنازل عنها، يجوز لنا التنازل عن اللواء، وإلا فمعاهدة أنقرة ملغاة هي والحدود، لأنها عندما عقدت لم تكن فرنسا دولة منتدبة"[٥٦].

إن هذا الكلام غير مقبول لأن الاحتلال لا يحدد حدوداً، وقد جدد المجلس اجتماعه في ١٦ كانون الأول ١٩٣٦، وخلاصته أنه قرر ترك القضية لحلها فيما بينهما في غضون الجلسة القادمة، وانتهت المحادثات بدون الوصول إلى نتيجة، وقال المسيو فيانو "إن الوفد السوري إذا شاء العودة إلى سوريا لإطلاع حكومته على مجريات الأمور فلا مانع، لعلنا نتمكن من حل القضية في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧، وإذا اقتضى الأمر حضوركم فسوف ندعوكم"[٥٧].

ج ـ الاستفتاء في لواء إسكندرونة

انتهت المفاوضات في عصبة الأمم بإجراء استفتاء على اللواء، وعندما أعلن هذا الخبر ظهرت في دمشق نقمة المتظاهرين من أبناء العرب وإخوانهم السوريين على الفرنسيين، وكذلك على الحكومة الوطنية، موجهين لها تهمة التآمر مع الأجنبي. بالمقابل لم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام التظاهرات التي أثارت خصومها السياسيين، وفي مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وإخوانه، فأعلنت اهتمامها بأمر الاستفتاء، وتم الاستفتاء تحت إشراف محافظ اللواء "إبراهيم أدهم" والمندوب الفرنسي "دوريو" ومدير الاستخبارات الكومندان كوليه، وكانت رغبة السكان في البقاء مع سوريا وهذا ما صرح به رجال الحكومة في دمشق وما

---

[٥٥] عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٣٦-١٩٣٩، مصدر سابق، ص ٣١٤-٣١٦.

[٥٦] المصدر نفسه، ص ٣١٧-٣٢٦.

[٥٧] عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٣٦-١٩٣٩، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

نشرته الصحف، بالمقابل كانت النتيجة فك اللواء عن سوريا "باعتباره وحدة ممتازة مستقلة تتمتع بحكم جمهوري بأرجحية تركية ذات استقلال تام في شؤونها الداخلية" وتم تسميته "هاتاي" وجعل مركزه إنطاكية وفقًا للاتفاقية التي وقعتّ بين فرنسا وتركيا بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٨، وقد أُيّدت هذه الاتفاقية بقرار عصبة الأمم الصادر بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٣٨[٥٨].

اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ٦ تموز ١٩٤٠

اغتيل عبد الرحمن الشهبندر مؤسس حزب الشعب[٥٩]. على يد ثلاثة رجال هم: أحمد عصاصة، وصالح معتوق، وأحمد الطرايشي، واتهم في مقتله رجال الكتلة الوطنية، شكري القوتلي وسعد الله الجابري، وجميل مردم بك، ولطفي الحفار، والدليل على ذلك هربهم إلى العراق، ويعد سبب مقتله موقفه المعارض للكتلة الوطنية، وأيضًا معارضته للمعاهدة التي وقعتها الكتلة الوطنية مع سلطات الانتداب الفرنسي في أيلول ١٩٣٦ كما ذكرنا سابقًا[٦٠]، ويذكر يوسف الحكيم "أن الدكتور كان في عيادته في حارة الشعلان القريبة من شارع المجلس النيابي ومن مديرية الصحة والإسعاف العام، يعاين زائريه المرضى، فغادره آخرهم في وقت الظهر، حين جاء العيادة خمسة أشخاص يحمل أحدهم سلّة تفاح، فسلمها إلى الخادم إبراهيم الكردي فدخل بها الى العيادة"، ويتابع الحكيم كلامه ويقول "ووقف أحد الخمسة القادمين خارج الباب واثنان على الدرج المؤدي إلى العيادة، ودخل الاثنان. تقدم أحدهما، المدعو أحمد عصاصة، من الدكتور عبد الرحمن يشكو له الألم في رأسه وأحشائه، فعطف عليه الدكتور وهمّ ليفحصه وللحال أطلق الجاني المعارض الرصاص من مسدسه على رأس الدكتور..."[٦١]

---

[٥٨] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

[٥٩] أسسه عام ١٩٢٥ على أساس الوحدة السورية والسيادة القومية، وعقد الحزب مؤتمره التأسيسي في دمشق ٥ حزيران ١٩٢٥، وأعلن برنامجه التالي:

أ- توحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعة،

ب- ممارسة الحرية الشخصية وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات،

ت- تربية الشعب تربية ديمقراطية،

ث- إصلاح الحالة الاقتصادية وتشجيع المصنوعات الوطنية،

ج- توحيد التربية والتعليم الإجباري.

راجع: علي محافظة، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (١)، مرجع سابق، ص ١٣٢- ١٣٣.

[٦٠] هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، دار الريس، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

[٦١] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٣٠٧-٣٠٨.

سورية في سنوات الحرب العالمية الثانية

في الوقت الذي غابت فيه الكتلة الوطنية عن الساحة السياسية، حاول شكري القوتلي إعادة نشاطها السياسي، وفي نهاية شهر شباط ١٩٤١ دعا للإضراب العام في دمشق، احتجاجًا على ارتفاع الأسعار بسبب الحرب العالمية الثانية، وطال الإضراب حمص وحماه وحلب ودير الزور واستمر حتى بداية شهر نيسان، وحدثت مظاهرات قوبلت بالعنف والنار، مما أدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى، هذا ما دعا المندوب السامي الفرنسي لاستبدال مجلس المديرين وتعيين آخر يمتلك صلاحيات تشريعية ورقابية[٦٢].

يوم ٣ نيسان ١٩٤١، كلّف خالد العظم بتشكيل حكومة محتفظًا لنفسه برئاسة الحكومة ووزارة الداخلية، وسمّى صفوت إبراهيم باشا لوزارة العدلية، ونسيب البكري لوزارة الاقتصاد الوطني والأشغال العامة، وحنين صحناوي لوزارة المالية، ومحسن البرازي لوزارة المعارف. وفي ٨ حزيران ١٩٤١ حلقت الطائرات في سماء دمشق وألقت مناشير من الجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرة في الشرق، تعلن للسوريين واللبنانيين قدومها باسم الجنرال ديغول، وذلك من أجل إنهاء عهد الانتداب وإعلان الحرية والاستقلال لسوريا ولبنان "وأن فرنسا بصوت أبنائها تعلن استقلالكم"[٦٣]. وكلف كاترو في ١٢ أيلول ١٩٤١ الشيخ تاج الدين بمهمة رئاسة الجمهورية السورية، وقام الشيخ تاج بتكليف حسن الحكيم تأليف الوزارة وترك الأخير لنفسه رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية، وعين بهيج الخطيب وزيرًا للداخلية، وزكي الخطيب وزيرًا للعدلية، ومحمد العايش وزيرًا للاقتصاد الوطني...[٦٤]، وبعد نضال طويل وكفاح مرير وتضحيات بالرجال والأموال، استطاعت سورية أن تجبر فرنسا على التخلي عن انتدابها والاعتراف بسورية دولة مستقلة ذات سيادة وذلك في خطاب ألقاه الجنرال كاترو بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٤١، بحضور رئيس الجمهورية السورية تاج الدين الحسني ورئيس الوزراء حسن الحكيم[٦٥].

نشب خلاف بين الشيخ تاج الدين وحسن الحكيم فأراد الشيخ التخلص منه، فأشار إلى الوزراء بتقديم استقالتهم لعدم تفاهمهم مع الوزارة، وبالفعل عهد للشيخ تاج الحسني البرازي بتأليف وزارة جديدة، واكتفى برئاستها مع إعادة الوزراء المستقيلين مع بعض التعديلات البسيطة، ودامت هذه الوزارة ستة أشهر، لينتهي أجلها بسبب خلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتدخلّ الجنرال كوليه لحل الخلاف وانتهى الأمر بتشكيل وزارة جديدة بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ بقيادة جميل الألشي، وفي شهر آب ١٩٤٣ انتخب شكري

---

[٦٢] سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب، سورية زمان نجيب الريس، مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

[٦٣] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٣١٧-٣٢٠.

[٦٤] هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، دار الريس، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[٦٥] لمعرفة المزيد راجع: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية مصدر سابق، ص ٣٧٦-٣٧٩.

القوتلي رئيسًا للجمهورية وتألفت وزارة جديدة في ١٩ منه برئاسة سعد الله الجابري، وكان معظم أعضائها من رجال الكتلة الوطنية، ومع اشتداد الخلاف بين رئيس الوزارة سعد الله الجابري ووزير الداخلية الحفار فقدم الأخير استقالته وهذا ما استدعى إنهاء الوزارة الأولى وقيام وزارة ثانية كلف بتشكيلها فارس الخوري بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤، ونتيجة للصراعات بين أعضاء الوزارة الثانية لأسباب واجتهادات شخصية، قدمت الوزارة استقالتها في يوم ٥ نيسان ١٩٤٥، وبعد يومين كلف الخوري مرة ثانية لتأليف الوزارة[٦٦]. والجدير بالذكر هنا قصف دمشق والاعتداء على المجلس النيابي بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٤٥ حيث نزلت القوات الفرنسية إلى الشوارع وإذ بها تطلق القذائف على العاصمة دمشق، ونتيجة لهذا عمّت الاضطرابات في المحافظات السورية وبالأخص في حلب وحمص وحماه وإدلب ودرعا ودير الزور، وجُهزت للدفاع عن نفسها، وبعد تلك الأحداث قدم فارس الخوري استقالته بسبب خلافات حصلت بين أعضائها، وكلفه رئيس الجمهورية بتأليف وزارة جديدة بتاريخ ٢٦ آب ١٩٤٥ ولكنها لم تدم طويلًا فتم تكليف سعد الله الجابري بتأليف وزارة في ٣٠ أيلول ١٩٤٥[٦٧].

جلاء القوات الفرنسية عن سورية ١٩٤٦

كان مجلس الأمن قد أعلن في شباط ١٩٤٦، جلاء القوات الفرنسية عن سورية، فبعد نضال طويل وشاق، ومفاوضات يمكن وصفها بالطويلة، تم جلاء الجيوش الفرنسية عن سورية بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٦، واعتبر هذا اليوم عيدًا وطنيًا للجمهورية العربية السورية[٦٨].

بعض الاستنتاجات

بعد أن تخلص الشعب السوري من حكم العثمانيين، وقع تحت الانتداب الفرنسي، وأسف السوريون كل الأسف على زوال وحدتهم واستقلالهم التام، خصوصاً وأنهم بذلوا كل ما لديهم من تضحيات ولا سيما في الأرواح دون الوصول إلى النتيجة المطلوبة، فقد استولى الحزن واليأس على نفوسهم بالأخص عندما فرض الانتداب الفرنسي على البلاد عام ١٩٢٠، وزاد هذا الحزن تقسيم البلاد إلى دويلات.

قام الشعب السوري بعدة ثورات ضد الانتداب الفرنسي رافضين لوجوده غير الشرعي على الأراضي السورية وسياسته التي كانت تخدم مصالحه واقتصاده. مارس السوريون ضغوطات على فرنسا وأجبرها على الإقرار بوضع دستور للبلاد وشارك في وضعه النخب السياسية السورية والمجاهدون الذين عادوا إلى سوريا

---

[٦٦] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٣٢٤-٣٤٢.

[٦٧] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، مصدر سابق، ص ٣٤٢-٣٤٩

[٦٨] هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، دار الريس، مرجع سابق، ص ١٥١.

لمتابعة نضالهم ضد الفرنسيين، وكانت فرنسا ترفض كل دستور أو معاهدة أو اتفاقية تحقق الحرية والعدالة والاستقلال التام لسوريا لأنها دولة مستعمرة. ومع تطور التحولات السياسية في سوريا حدثت صراعات بين النخب السياسية السورية وكان لفرنسا الدور الاول في زرع الفتة والخلافات بين السوريين، على الرغم من توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين سوريا وفرنسا إلا أن الأخيرة امتنعت عن تسليم صلاحيات البلاد للسوريين، كان من الطبيعي أن يثور ويتظاهر الشعب نتيجة للسياسات الاستعمارية من رفع للأسعار وسرقة خيرات البلاد ومصادرة الحريات العامة.

بدأت التحولات السياسية تتسارع في سنوات الحرب العالمية الثانية لتجبر الدولة الاستعمارية فرنسا أن تخرج من سوريا ولينال الشعب السوري في نهاية المطاف حريته واستقلاله التام.

الخاتمة

نالت سوريا استقلالها وبعد الاحتفال بالجلاء، تم تأليف حكومة برئاسة سعد الله الجابري حيث عين نفسه للرئاسة والخارجية، وعيّن للاقتصاد الوطني والعدلية السيد خالد العظم، وصبري العسلي للداخلية.... إلا أنه بعد أيام من مباشرة وزارة الجابري أعمالها، أصدر وزير الداخلية قراراً بحل جميع الأحزاب والهيئات والمنظمات السياسية التي لم تتأسس برخصة رسمية، وصدر في عهد حكومة الجابري قانون العمل وكان أول قانون من نوعه عرفته البلاد، وقد سبقت به سوريا كل البلاد العربية، ولأسباب عدة استقالت حكومة الجابري، وتألفت في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٦ وزارة جديدة برئاسة جميل مردم بك، وأبرز ما تم في عهد هذه الوزارة ، صدور قانون الانتخابات العامة، وجرى في عام ١٩٤٧ إحصاء عام لجميع سكان سوريا. وقد عُقد في شباط ١٩٤٨ اتفاق بين جميل مردم بك ورياض الصلح عرف باتفاق الجنتلمان بالقاهرة، أما أسباب وعوامل هذا الاتفاق فهي أنه حين قطعت سورية المفاوضات مع فرنسا، وأعلنت انفصالها عن كتلة الفرنك، انشق عنها لبنان وعقد اتفاقه المالي مع فرنسا ونتيجة لهذا الاتفاق حدثت اضطرابات في العلاقات السورية اللبنانية.

المصادر والمراجع

أ ـ المصادر

١–أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، النضال بين العرب والفرنسيين والانكليز، عدد المجلدات (٣)، المجلد رقم (٢)، مكتبة مدبولي.

٢–أمين سعيد، سيرتي ومذكراتي السياسية ١٩٠٨–١٩٦٧، (عدد المجلدات ٢)، المجلد الأول، تبويب وتوثيق وتحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، ٢٠٠٤، الطبعة الأولى، بدون دار نشر.

٣–حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥–١٩٤٦، دار صادر، بيروت.

٤–رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي في سوريا ولبنان الذي ألقاه في جنيف أمام لجنة الانتداب سنة ١٩٣٢، ونشره في سوريا بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٣ وعلى الأجوبة التي فاه بها أمامها، وعلى تقرير المفوضية الفرنسية المقدم إليها، وضحه

الدكتور عبد الرحمن الكيالي، بقرار المؤتمر الوطني المنعقد في حلب بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣.
٥-ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، مذكرات مصدرة بمقدمة عن تنازل الدول حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور، الناشر مكتبة الكشاف ومطبعتها، بيروت، بدون تاريخ.
٦-عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٣٦-١٩٣٩ الجزء الرابع، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٠.
٧-عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب ونضالنا الوطني، مطبعة الضاد، الجزء الأول، حلب، ١٩٥٨.
٨-مذكرات جميل إبراهيم باشا، نضال الأحرار في سبيل الاستقلال، مطبعة الضاد، بدون تاريخ، بدون مكان.
٩-مذكرات خالد العظم، عدد الأجزاء(٣)، الجزء (١)، دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، الطبعة الثانية.
١٠- نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٣.
١١- يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣.
١٢- يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

ب ـ المراجع

١-حكمة علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠-١٩٢٨، دار طلاس ، للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٨.

٢-خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

٣-ذوقان قرقرط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٤-ساطع الحصري، العروبة بين دعاتها ومعارضيها، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١، بدون طبعة.

٥-سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب، سورية زمان نجيب الريس، دار الريس، الطبعة الأولى ٢٠١٥.

٦-عبد الله حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، أربعة مجلدات، المجلد الثالث، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

٧-عبد الله يوركي حلاق، الثورات السورية الكبرى في ربع قرن ١٩١٨-١٩٤٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

٨-علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦، المطبعة الحديثة، حلب، ١٩٧٩.

٩-علي محافظة، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (١)، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى تشرين الثاني ١٩٨٥، بيروت.

١٠-غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي على سوريا، دار أشقر، بيروت، ١٩٥٤.

١١–غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٧، بيروت.

١٢–مازن يوسف صباغ، سجل الدستور السوري، طبعة الأولى، ٢٠١٠، دمشق، دار الشرق للطباعة والنشر.

١٣–محمد هوَاس، تكوّن جمهورية، "سورية والانتداب "، منشورات السائح، ٢٠١٤.

١٤–مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دار الشورى، الطبعة الثالثة، بيروت، بدون تاريخ.

١٥–نجاة قصّاب حسن، صانعو الجلاء في سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، بيروت.

١٦–هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، دار الريس، الطبعة الأولى، ٢٠١٢

١٧–وليد المعلم، سورية ١٩١٦–١٩٤٦ الطريق إلى الحرية، الطبعة الأولى ١٩٨٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

. الدوريات

– مجلة الحداثة، العددان ١٩١–١٩٢، ربيع ٢٠١٨، رمضان أحمد العمر، بحث بعنوان: المقاومة الأهلية في سوريا ضد الانتداب الفرنسي "الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ – ١٩٢٧ أنموذجًا"

. المراجع الاجنبية

١– Antoine Hokayem, et Marie Claude–Bittar, «L'Empire Ottoman Les Arabes et Les Grandes Puissances 1914–1920», collection L'Histoire par Les Documents, vol vl, les Editions Universitaires Du Liban, Beirut, 1981.

٢– Howard, Harry, the King–Crane Commission. An American, Inquiry into the Middle East, Khayat, Beirut, 1963.